

تقارير التأكيدات  
وتقرير حوكمة  
الشركة ٢٠٢٠

ملتزمون  
ببناء قطر



QATARI INVESTORS GROUP  
مجموعة المستثمرين القطريين

## تقارير التأكيدات

وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ تأكيد محدود للمهمة حول تقييم التزام مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) المشار إليها « الشركة » بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ومن ضمنها نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي «النظام» كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المنوه عنه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركات)، باستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم الأمور الأخرى في هذا التقرير.

الى السادة المساهمين المحترمين،  
مجموعه المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.)  
الدوحة - دولة قطر

### مسؤوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

ان مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة للشركات والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة (٤) من النظام.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن التأكيد على التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ وإعداد تقرير عن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام، كما هو موضح في الأقسام من (١) الى (١١) و (١٣) من تقرير حوكمة الشركات.

### مسؤوليات ممارس التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد ورد الى علمنا ما يدعونا الى الاعتماد بأن «تقرير حوكمة مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام» المقدم في الأقسام من (١) الى (١١) و (١٣) من تقرير حوكمة الشركات تُعرض بعدالة، في جميع النواحي المادية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على أساس إجراءات التأكيد.

### التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك « النظام »

لقد قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للالتزامات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) التأكيد على المهمة بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معيار التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد استرعى انتباهنا والذي يجعلنا

نعتقد أن بيان مجلس الإدارة بالامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، المتضمنة النظام بشكل عام، لم يتم إعدادها من جميع النواحي المادية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

### التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للمال والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك « النظام »

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وتكون أقل من تلك المتعلقة بالالتزام التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في التزام تأكيد محدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقوم بتنفيذ إجراءات إضافية، والتي كان من الممكن إجراؤها لو كان هذا ضماناً معقولاً لتأكيد مهم.

تنطوي مشاركة التأكيد المحدود على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ والرد على المخاطر المقدره حسب الضرورة في هذه الظروف. إن مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من نطاق مهمة التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تتم للاستجابة للمخاطر المقدره.

وفقاً لذلك، لا نعبر عن رأي معقول حول ما إذا كان بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، التي اتخذت ككل، بإعدادها، في جميع النواحي المادية، وفقاً لـ « قانون والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى تقديرنا المهني وتضمنت استفسارات وملاحظة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ للشركة والموافقة على السجلات الأساسية.

نظرًا لظروف المهمة، في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه قمنا:

– بالاستفسار من الإدارة للحصول على فهم للعمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام «المتطلبات»؛ الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات والمنهجية التي اعتمدها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات، وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإبلاغ عن الامتثال للمتطلبات؛

– اخذنا بعين الاعتبار الافصاحات بمقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركات بمتطلبات المادة ٤ من القانون؛

– مطابقة المحتويات ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات إلى السجلات الأساسية التي تحتفظ بها إدارة الشؤون القانونية والامتثال للشركة؛

– أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والأدلة الملحوظة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن انتهاكات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، في جميع النواحي المادية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدودة الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تتبناها الإدارة للامتثال للمتطلبات. لذلك، لا نقدم أي تأكيد بشأن ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

#### استقلالنا ومراقبة الجودة:

في القيام بعملائنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لمتطلبات أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة واحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

#### القيود الضمنية

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الافراد الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ إجراءات الامتثال بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن تحتفظ بسجل التدقيق. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الامتثال سوف يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من البيانات لمقارنتها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير الحوكمة والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

#### معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام «الوارد في الأقسام من (أ) إلى (إب) و(إج)» من تقرير الحوكمة «بيان مجلس الإدارة» الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد.

إن استنتاجنا بشأن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بمهمة بخصوص تأكيدنا في الأقسام المعمول بها في تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع تقرير حوكمة الشركات أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في مهمتنا، أو على خلاف ذلك يبدو أنه غير واضح بشكل مادي. إذا استندنا إلى العمل الخاطئ، بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص إلى وجود خطأ جوهري في هذه

المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد. عندما نقرأ، إذا خلصنا إلى وجود خطأ مادي فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

#### النتيجة

استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدودة الموضحة في هذا التقرير، لم يسترعب انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير حوكمة الشركات لمجلس الإدارة، لا تظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون

هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

#### تأكيد على أمر:

نلفت الانتباه إلى حقيقة أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بالشركة الأم مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) على أساس مستقل فقط وليس للمجموعة ككل. لم يتم تعديل استنتاجنا في هذا الصدد.

#### عن رودل آند بارتنر - فرع قطر

الدوحة - قطر  
١ فبراير ٢٠٢١

#### مجدي أبو الخير

عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية  
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)  
سجل المدققين الخارجيين  
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢.١٥١)

تقرير حول تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ لمجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) المشار إليها «الشركة» والشركات التابعة لها ويشار لها مجتمعة «المجموعة» فيما يتعلق بنظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA's) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

الى السادة / المساهمين المحترمين ،،  
مجموعه المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.)  
الدوحة – دولة قطر

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد معقول حول بيان الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية (بيان الرقابة الداخلية للإدارة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بناءً على الإطار الذي أصدرته لجنة الرعاية منظمات لجنة تريب واي «إطار عمل COSO».

**مسؤوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة**  
مجلس الإدارة مسؤول عن تنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة على التقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بطريقة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المناسبة، وجعل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في هذه الظروف. تقدم الإدارة تقييم المجموعة لنظام الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة في شكل بيان الرقابة الداخلية للإدارة الوارد في القسم رقم ١ من تقرير حوكمة الشركات، والذي يتضمن:

– تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛

– وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية للعملية الهامة من (عناصر التحكم العامة في تكنولوجيا المعلومات والتطبيق، وضوابط مستوى الكيان، والإيرادات، والذمم المدينة، وإدارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية)؛

– أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق سيطرة الأهداف؛

– تصميم وتنفيذ الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ و  
– تحديد ثغرات وفشل التحكم؛ كيف يتم علاجها؛ والإجراءات المحددة لمنع مثل هذه الإخفاقات أو إغلاق ثغرات التحكم.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بناءً على المعايير المحددة في إطار الرقابة الداخلية المتكامل ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريب واي («إطار عمل COSO») تشمل هذه المسؤوليات تصميم الضوابط المالية الداخلية المناسبة التي من شأنها ضمان إدارة أعمالها بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:

– الالتزام بسياسات المجموعة؛

– حماية أصول المجموعة؛

– منع وكشف الاحتيال والأخطاء؛

– دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛

– إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و  
– الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون QFMA والتشريعات ذات الصلة وقانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

#### مسؤوليات ممارس التأكيد

إبداء رأي معقول بشأن نزاهة تقديم بيان الرقابة الداخلية للإدارة، بناءً على المعايير الموضوعية في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجها حول فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية

ل العمليات المهمة «المقدمة في القسم رقم ١ من تقرير حوكمة الشركات لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف بناءً على إجراءات التأكد من قبلنا.

#### الإفصاح عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للإلتزامات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) مهام التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي («IAASB»). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا لـ

الحصول على تأكيد معقول على بيان الرقابة الداخلية للإدارة حول تقييم مدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية للعمليات المهمة (تقنية المعلومات العامة والضوابط التطبيقية، إيرادات الضوابط على مستوى الكيانات، الذمم المدينة، إدارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية) من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة المنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة من قبل الإدارة، استناداً إلى إطار العمل COSO.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في تسجيل العمليات أو القوائم المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (الإيرادات، الذمم المدينة، إدارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية)

تشتمل مهمة التأكيد من هذا النوع أيضاً على تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في أي مؤسسة، تقتضي تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول مدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط. تضمنت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية:

– الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة؛

– تقييم مخاطر وجود ضعف مادي؛ و

– اختبار وتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على أساس المخاطر المقدرة.

من خلال قيامنا بالمهمة، حصلنا على فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

١– بيئة التحكم

٢– تقييم المخاطر

٣– مراقبة الأنشطة

٤– المعلومات والاتصالات

٥– الرصد

تعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة التصميم وفعالية التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم مخاطر عدم تصميم الضوابط أو تشغيلها بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات. تضمنت إجراءاتنا اختبار الفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي نعتبرها ضرورية لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في القسم رقم ١ من تقرير حوكمة الشركات قد تحققت.

نعتمد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن تقييم بيان إدارة الرقابة الداخلية لمدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية.

#### استقلالنا ومراقبة الجودة:

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمدونة أخلاقيات المحاسبين المحترفين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ا وتحفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال لمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

#### معنى الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشمل الرقابة الداخلية لأي كيان على التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

١- تتعلق بحفظ السجلات بتفاصيل معقولة وتعكس المعلومات بدقة وعدالة والتصرف وفق اصول الكيان؛

٢- توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية. لإعداد التقارير المالية، وأن المقبوضات والمدفوعات للمنشأة لا تتم إلا وفقاً لموافقة الممولين من إدارة المنشأة؛ و

٣- توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو اكتشاف وقتي أو حيازة أصول أو كيانات غير مصرح بها بالاستملاك، بالاستخدام أو التصرف فيها في الوقت المناسب مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

#### القيود الضمنية

نظراً للقيود الملازمة للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو احتيال ولا يمكن اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الضوابط الداخلية على التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة. أيضاً، فإن أي تقييم للضوابط

المالية الداخلية على التقارير المالية إلى الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والتي يغطيها تقرير التأكيد من قبلنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ وضع هذه الضوابط في العمل.

#### معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير نظام الرقابة الداخلية للإدارة).

إن استنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد الوارد في هذا الصدد.

بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بالإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

#### تأكيد على أمر:

تم إجراء اختبار فعالية إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل أقسام الإدارة المالية للمجموعة، وبالتالي لم نكن مقتنعين باستقلاليتها.

#### الرأي

برأينا أن بيان الرقابة الداخلية للإدارة يظهر بصورة عادلة باستثناء المسألة التي تمت مناقشتها تحت بند «تأكيد على

أمر» في الفقرة أعلاه، من كافة النواحي المادية، وفقاً للمعايير المحددة في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجها بشأن الفعالية من تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية للمجموعة على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

#### عن رودل أند بارتنر - فرع قطر

الدوحة - قطر

١ فبراير ٢٠٢١

#### مجدي أبو الخير

عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين

بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥)

# تقرير حوكمة الشركة

يحدد تقرير حوكمة الشركة في  
مجموعة المستثمرين القطريين  
التزام الشركة بالحوكمة السليمة  
للشركات ويبين ما تم تحقيقه  
خلال العام.

بناءً على متطلبات المادة «الرابعة» من قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المُدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA»)، وبموجب قرارها رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ («القانون»)، يقوم مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ش.م.ع.ق. («الشركة» أو «QIG») بإعداد تقرير حوكمة الشركة التالي لعام ٢٠٢٠.

## ١- تقرير الإدارة عن الحوكمة امتثالاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة التي تشمل القانون.

يُعد هذا التقرير من نواتج الامتثال المستمر لمجموعة المستثمرين القطريين بتنفيذ حوكمة سليمة من خلال تطبيق أفضل الممارسات. ونعتقد أن التدابير المذكورة أدناه، لا تليقي فقط امتثال مجموعة المستثمرين القطريين بالقانون، ولكن تعكس أيضاً مسؤوليات مجموعة المستثمرين القطريين تجاه مساهميها وأصحاب المصالح ذات الصلة بها.

### مسؤوليات مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ مبادئ الحوكمة المذكورة في القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح دون تمييز بغض النظر عن العرق، أو الجنس أو الديانة. يتم تقديم المعلومات الواضحة التي تتميز بالشفافية وعمليات الإفصاح المالي المطلوبة إلى هيئة قطر للأسواق المالية، والمساهمين وأصحاب المصالح ضمن الفترات الزمنية المطلوبة ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة. تشمل المبادئ أيضاً حماية قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعميم المصالح العامة للشركة، والمساهمين وأصحاب المصالح على أي مصلحة شخصية. تلتزم الشركة بالمبادئ المذكورة مسبقاً، حيث أنها تسعى لممارسة واجباتها بمثابرة ونزاهة، بالتوازي مع ذلك، تسعى الشركة أيضاً لتعكس هذه القيم في تعاملاتها مع المساهمين، وأصحاب المصالح والمجتمع.

### تقييم التزام الإدارة بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتي تشمل قانون حوكمة الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

وفقاً للمادة «الثانية» من القانون، قمنا بإجراء تقييم لمدى الامتثال بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة التي تنطبق على الشركة.

### نتيجة التقييم

نتيجة للتقييم، خلصت الإدارة إلى وجود امتثال بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

### المدققين الخارجيين

سوق يُصدر المُدقق الخارجي للشركة- رودل أند بارتنر- فرع قطر، تقرير توكيد محدود عن تقييم مدى امتثال الإدارة

بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتي تشمل القانون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

## ٢- تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

وفقاً للقانون، مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ش.م.ع.ق. مسؤول عن إنشاء والحفاظ على نظام كافي للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية («COFR»).

الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية مُصممة تحت إشراف الرئيس التنفيذي والمدير المالي لتقديم توكيد معقول بخصوص موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد بيانات مالية موحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). يشمل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وضوابط وإجراءات عمليات الإفصاح المالي المُصممة لمنع وقوع الأخطاء.

لضمان موثوقية الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في جميع الأوقات، مطلوب من الإدارة تقييم فعالية هذه الضوابط دورياً وإدراج تقرير عن هذا التقييم في التقرير السنوي، والمصادقة عليه من قبل مدققي الشركة الخارجيين. إذا اكتشفت الإدارة أثناء إجراء التقييم، وجود أي قصور في تصميم أو فعالية نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، التي قد تؤثر سلباً على قدرة الشركة على تسجيل، ومعالجة، وإبلاغ عن بيانات مالية متفقة مع تأكيدات الإدارة في البيانات المالية للشركة، فإنه يجب على الإدارة الإفصاح عن هذا القصور الكبير في تقريرها.

لتحديد ما إذا كان هناك قصور كبير في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدمه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، قمنا بإجراء تقييم لتصميم، وتنفيذ والفعالية التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بناءً على إطار العمل والمعايير التي تم إنشاؤها ضمن إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة ترييد واي («COSO»).

لقد قمنا بتغطية جميع الأعمال الجوهرية والشركات العاملة في تقييمنا لنظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

### المخاطر في إعداد التقارير المالية

المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية تتمثل في أن البيانات المالية لا تظهر بصورة عادلة وصحيحة نتيجة حالات عدم الدقة غير المقصودة، أو الأخطاء المقصودة (عمليات الاحتيال)، أو، النشر المتأخر للبيانات المالية. قد تقلل هذه المخاطر من ثقة المستثمر أو تسبب إساءة للسمعة وقد يكون لها تبعات سلبية. وينشأ الضعف إلى العرض العادل إذا تضمن واحد أو أكثر من المبالغ المُدرجة في البيان المالي أو عمليات الإفصاح المالي أخطاء أو حالات إغفال جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان لها، فرديًا أو جماعيًا، تأثيرًا على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم بناءً على البيانات المالية.

لحصر هذه المخاطر المتعلقة بإعداد التقارير المالية، أنشأت الشركة نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بناءً على إطار العمل الذي تم إنشائه ضمن إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة توريد واي. توصي لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة توريد واي بوضع أهداف مُحددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى ملائمة نظام الرقابة.

يشمل إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة توريد واي ١٧ مبدأً أساسيًا، وه مكونات:

- ١- بيئة الرقابة
- ٢- تقييم المخاطر
- ٣- أنشطة الرقابة
- ٤- المعلومات والاتصالات
- ٥- المراقبة

تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي كل مبدأ من المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمسة في جميع أرجاء مجموعة المستثمرين القطريين.

عند إنشاء نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، تبنت الإدارة أهداف البيانات المالية الآتية:

- الوجود/الحدوث- وجود الأصول والمطلوبات وحدوث المعاملات.
- الاكتمال- تم تسجيل جميع المعاملات؛ تم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم/القياس-تم تسجيل الأصول، والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ الملائمة.
- الحقوق، والالتزامات والملكية-تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل ملائم كأصول ومطلوبات.
- العرض وعمليات الإفصاح المالي-تصنيف، والإفصاح المالي عن التقارير المالية وتقديمها بشكل ملائم.

مع ذلك، يمكن أن يوفر أي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بغض النظر عن مدى معقوليته وجودة تشغيله، ضمان معقول فقط وليس مُطلق، بأنه تم تلبية أهداف نظام الرقابة المعني. لذلك، فإن ضوابط وإجراءات الإفصاح المالي أو أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد لا تمنع جميع الأخطاء وعمليات الاحتيال. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة أنه يوجد قيود على الموارد، واعتبار أن المنافع من الضوابط التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف المرتبطة بها نسبيًا ونقص الكفاءة والأداء التنظيمي.

### تشغيل نظام الرقابة الداخلية

#### وظائف نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في جميع وظائف الأعمال، بما في ذلك المشاركة في مراجعة موثوقية السجلات المؤيدة للبيانات المالية. نتيجة لذلك، فإن تشغيل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية يضم موظفين في مختلف الوظائف في الشركة.

العمليات التي كانت تعتبر هامة هي: تكنولوجيا المعلومات، ضوابط العائدات، ضوابط على مستوى الشركة ككل، إدارة الذمم المدينة والمخزونات، تتبع الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقدية، إدارة الاستثمار وكشوف الرواتب، إعداد التقارير المالية والإفصاح الختامي الدوري للسجلات المالية.

لتحديد العمليات المذكورة أعلاه، اتخذت الإدارة قرارات مهنية وأخذت في الاعتبار الأهمية النسبية للأرصدة وعدد المعاملات، التي، إذا تم تعديلها بشكل كبير، قد تؤثر على القرارات الاقتصادية التي قد يتخذها المستخدم استنادًا على البيانات المالية.

#### ضوابط التقليل من مخاطر الأخطاء في إعداد التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من ضوابط وإجراءات داخلية، يتمثل الغرض منها في تقليل مخاطر الأخطاء في إعداد البيانات المالية. تم تضمين هذه الضوابط في عمليات التشغيل وتشمل على ضوابط:

• مستمرة أو دائمة بطبيعتها، مثل الإشراف على السياسات، الإجراءات المكتوبة أو فصل الواجبات؛

• دورية، مثل التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية؛

• الوقائية والاستقصائية بطبيعتها؛

• لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية ذاتها. تشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية، ضوابط على مستوى الشركة ككل والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، مثل الوصول إلى النظام وضوابط نشره، بينما يمكن أن تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، التسوية المالية لتي تدعم بشكل مباشر بنود الموازنة العمومية؛

• آلية و/أو يدوية. الضوابط الآلية هي وظائف رقابة متضمنة في عمليات النظام، مثل ضوابط فصل الواجبات المفروضة على التطبيقات والفحوص التي تجرى على استكمال ودقة المعلومات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يتم تشغيلها من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، مثل تفويض المعاملات.

#### قياس تصميم وتشغيل فعالية نظام الرقابة الداخلية

قامت المجموعة بإجراء تقييم لمدى كفاية تصميم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. يشمل هذا التقييم، تقييمًا لتصميم بيئة الرقابة وكذلك خل ضابط من الضوابط، التي تشكل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، مع الأخذ في الاعتبار:

• مخاطر الأخطاء في بنود البيانات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل ذات أهمية نسبية، وهناك احتمالية لتعرض بنود معينة في البيانات المالية للخطأ.

• احتمالية تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل درجة الآلية، التعقيد، مخاطر تجاوز الإدارة، كفاءة الأفراد ومستوى القرارات المطلوبة.

هذه العوامل، في مجملها، تحدد طبيعة ونطاق الأدلة التي تحتاجها الإدارة لكي تكون قادرة على تقييم فعالية تصميم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدمه. تبتثق

الأدلة نفسها من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة تحديدًا لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. تشكل أيضًا المعلومات من مصادر أخرى مكونًا هافًا للتقييم، لأن مثل هذه الأدلة إما أن تتسبب في مشاكل إضافية للرقابة على عاتق الإدارة أو قد تدعم النتائج.

#### الاستنتاج

في رأي الإدارة، كنتيجة لاختبارات التصميم، والتنفيذ وفعالية التشغيل التي تم إجراؤها والإجراءات التصحيحية المطبقة، أنه لا توجد أوجه قصور كبيرة في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية والتي كان من الممكن أن تؤدي إلى نقاط ضعف جسيمة في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وأن نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مُصمم، ومُنَفَّذ ويعمل بفعالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

#### المدققين الخارجيين

سيقوم المدققين الخارجيين للمجموعة، رودل أند بارتنر- فرع قطر، بإصدار تقرير توكيد معقول عن تقييم الإدارة لتصميم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وفقًا للمعيار الدولي للالتزامات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المُعدل) «التأكيد على المهمة بخلاف التدقيق أو مراجعة المعلومات التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB)».

**أليكس أكليمندوس**  
المدير المالي

**هاني مقبل**  
المستشار القانوني

**رجا أصيلي**  
الرئيس التنفيذي

**عبدالله بن ناصر المسند**  
رئيس مجلس الإدارة

### ٣- ملخص تنفيذي

تغطي حوكمة الشركة بمجموعة المستثمرين القطريين جميع الموضوعات اللازمة لضمان أن تقسيم الأدوار بين مجلس الإدارة وإدارة الشركة مُنظم بطريقة تعزز الثقة بين المساهمين، والموظفين، وأسواق رأس المال وأي أطراف أخرى ذات صلة لتحقيق الرقابة والامتثال، وحماية حقوق المساهمين وإنشاء قيمة مستدامة بمرور الوقت.

خلال العام، قامت مجموعة المستثمرين القطريين بتعزيز إطار عمل حوكمة الشركة وفقاً لمتطلبات قواعد الحوكمة التي وضعتها هيئة قطر للأسواق المالية من خلال:

- ١- تحديث ووضع سياسات وإجراءات الحوكمة.
- ٢- تقييم وتعزيز لجان مجلس الإدارة.
- ٣- تنفيذ أفضل الممارسات.
- ٤- تعزيز إطار عمل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

الجدير بالذكر أنه عند فرض معايير عالية لحوكمة الشركة، تهدف الشركة دائماً إلى تحقيق مستوى أعلى من الحد الأدنى من المتطلبات التي تضعها السلطات. طبقاً لذلك، تفهم الشركة بأن هذه المعايير سيتم تنفيذها لبناء الثقة بين مساهميها وأصحاب المصالح. لذلك، من أجل الاستمرار في الالتزام التام بمتطلبات السلطات المحلية، نفذت الشركة إجراءات بموجبه تقوم الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة بالكشف عما إذا كانوا أو أفراد عائلتهم (على النحو المحدد في قانون هيئة قطر للأسواق المالية وسياسات الشركة) يمتلكون أي أسهم في الشركة خلال عام ٢٠٢٠، وعليهم أيضاً التوقيع على نموذج تعهد للإفصاح عن ما إذا كانوا قد وصلوا إلى أي معلومات غير منشورة وحساسة قد تؤثر أو تغير في قيمة سهم الشركة، ويجب عليهم على الفور إبلاغ لجنة حوكمة الشركة بالشركة وأمين سر مجلس الإدارة بالشركة، وعليهم الإفصاح بأنهم لم ينتهكوا أي حكم من أحكام قانون حوكمة الشركات بهيئة قطر للأسواق المالية أو السياسات الداخلية للشركة، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، سياسة التداول من الداخل للشركة، خلاف ذلك، في حالة انتهاك أي حكم من الأحكام أو أي قانون، أو لوائح أو قرارات ذات صلة صادرة من السلطات المعنية، فإنهم يخضعون للعقوبات ذات الصلة المفروضة من هيئة قطر للأسواق المالية، ويجب عليهم تعويض الشركة والإبقاء على تعويضها عن جميع وأي عقوبات/غرامات قد تفرضها السلطات العامة القطرية المعنية.

### ٤- مجلس الإدارة

#### ٤-١ أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

الدور الأساسي لمجلس الإدارة هو قيادة الشركة، ضمن إطار ضوابط حازمة وفعالة، تمكن من تقييم وإدارة المخاطر. يتم توجيه هذا الدور بموجب بنود النظام الأساسي للشركة وقوانينها الداخلية ذات الصلة، وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ وقانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، وعلى وجه الخصوص المواد رقم (٨) و(٩).

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- **اعتماد الخطة الاستراتيجية للشركة وأهدافها الرئيسية:**
  - وضع الاستراتيجية الشاملة للشركة، وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر؛
  - تحديد هيكل رأس المال الأكثر ملائمة للشركة، واستراتيجيتها وأهدافها المالية واعتماد ميزانياتها السنوية؛
  - الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة، والاستحواذ على الأصول والتصرف فيها؛
  - وضع أهداف أداء الشركة ومراقبة تنفيذها؛
  - مراجعة واعتماد الهياكل التنظيمية للشركة دورياً؛
  - اعتماد دليل الإجراءات المطلوبة لتنفيذ استراتيجية وأهداف الشركة؛
  - اعتماد برامج خطط التدريب السنوية للشركة؛

#### • وضع قواعد وإجراءات الشركة المتعلقة بالضوابط الداخلية والتي تشمل ما يلي:

- وضع سياسة لتنظيم تعارض المصالح ومعالجة أي حالات محتملة من التعارض من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وأصحاب المصالح في الإدارة التنفيذية والمساهمين؛
- وضع نظام كامل للإفصاح المالي من أجل تحقيق الشفافية ومنع تعارض المصالح واستخدام المعلومات من قبل الأشخاص المطلعين من الداخل؛
- الإشراف على السلامة المالية والمحاسبية للشركة؛
- مراقبة تنفيذ أنظمة رقابة الشركة المناسبة لإدارة المخاطر؛
- المراجعة السنوية لفعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة؛
- صياغة قانون حوكمة الشركة الذي ينص على مبادئ الحوكمة العامة التي تتبعها الشركة؛
- وضع معايير وإجراءات مُحددة وواضحة لعضوية مجلس الإدارة؛
- وضع سياسة أصحاب المصالح؛
- وضع سياسات وإجراءات لضمان امتثال الشركة بالقوانين واللوائح وخاصة الإفصاح المطلوب للمساهمين وأصحاب المصالح؛
- دعوة جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية؛
- اعتماد ترشيح أو تعيين الإدارة التنفيذية؛
- اعتماد سياسة خطط التعاقب المتعلقة بالإدارة التنفيذية؛
- وضع سياسة مكافآت تحدد أساساً ومنهجية منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة؛
- وضع سياسة الأطراف ذات العلاقة وتقديمها للجمعية العمومية للحصول على موافقة المساهمين؛ و

• وضع مواصفات ومعايير لتقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى النظام الأساسي لمجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين، المنشور على الموقع الإلكتروني للشركة.

#### ٢-٤ تشكيل أعضاء مجلس الإدارة

بناءً على النظام الأساسي لمجلس إدارة الشركة وامتثالاً مع النظام الأساسي للشركة، يجب أن يكون ثلث أعضاء مجلس

الإدارة على الأقل مستقلين وأغلبية أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تشكل مجلس الإدارة من خمسة (٥) أعضاء، منهم عضوين (٢) مستقلين وأغلبية أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين. يُعين أعضاء مجلس الإدارة لفترة مدتها ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

الجدول التالي يوضح التشكيل الحالي لأعضاء مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

اسم العضو	المنصب	% من الملكية المباشرة	تاريخ التعيين/الانتخاب	% الملكية غير المباشرة	التمثيل	تصنيف العضوية	مدة مجلس الإدارة	انتهاء فترة المجلس	عضوية في مجالس إدارة أخرى في شركات مدرجة	عدد الأسهم المملوكة (بشكل مباشر وغير مباشر)
السيد عبد الله بن ناصر المسند	رئيس مجلس الإدارة	٨٠%	٢٠٢٠/٢/٢٦	٣٨%	بصفته الشخصية	تنفيذي	٣ سنوات	٢٠٢٢	- فودافون قطر - البنك الخليجي	٤٨,٢٠٠,٠٠٠
الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني	نائب الرئيس	٠%	٢٠٢٠/٢/٢٦	٧٠%	القطرية للوكالات التجارية	غير تنفيذي	٣ سنوات	٢٠٢٢	- البنك الخليجي - فودافون قطر - مجموعة قطر للتأمين	٨,٥٧٨,٦٣٠
السيد/ راشد فهد النعيمي	عضو	٠%	٢٠٢٠/٧/٢٦	٠%	لا يوجد	مستقل	٣ سنوات	٢٠٢٢	- فودافون قطر - مزابيا قطر	لا يوجد
السيد/ داني ميخائيل شرابييه	عضو	٠%	٢٠٢٠/٧/٢٦	٠%	لا يوجد	مستقل	٣ سنوات	٢٠٢٢	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ عمر صالح الحسن	ممثل عن موظفي الشركة	٠%	٢٠٢٠/٧/٢٦	٠%	لا يوجد	ممثل عن العاملين بالشركة	٣ سنوات	٢٠٢٢	لا يوجد	لا يوجد



## عضويات في مجالس إدارة شركات مدرجة أخرى

إسم العضو	الشركة	تاريخ الانتخاب/التعيين	المنصب	تصنيف العضو	عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر	الطرف الممثل
السيد / عبدالله بن ناصر المسند	فودافون قطر	انضم لمجلس إدارة فودافون في عام ٢٠١٦ وأعيد انتخابه في ٤ مارس ٢٠١٩	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي، مستقل	لا يوجد	جميع المساهمين
	البنك الخليجي	انضم لمجلس إدارة البنك الخليجي في عام ٢٠٠٧ وأعيد انتخابه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨	عضو	غير تنفيذي، غير مستقل	١,٠٦,٤٠٠	شركات خاصة أو أفراد عائلة
الشيخ / حمد بن فيصل آل ثاني	البنك الخليجي	انضم لمجلس إدارة البنك الخليجي في عام ٢٠٠٩ وأعيد تعيينه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	تنفيذي	١٠٨,٨٠٠	جهاز قطر للاستثمار/ قطر القابضة ذ.م.م
	فودافون قطر	انضم لمجلس إدارة فودافون منذ عام ٢٠١٨ وأعيد انتخابه في ٤ مارس ٢٠١٩	عضو	غير تنفيذي، مستقل	لا يوجد	جميع المساهمين
	مجموعة قطر للتأمين	انضم لمجلس إدارة مجموعة قطر للتأمين في عام ٢٠٠٩ وأعيد انتخابه في ٢٥ فبراير ٢٠٢٠	عضو	مستقل	٢١,٤٤٥,٣٧٠	بصفته الشخصية
السيد / راشد فهد النعيمي	مزايا قطر	انضم لمجلس إدارة مزايا قطر في عام ٢٠٠٨ وأعيد تعيينه في ٢٧ يناير ٢٠٢٠	رئيس مجلس الإدارة	غير مستقل، رئيس غير تنفيذي	لا يوجد	جهاز قطر للاستثمار
	فودافون قطر	انضم لمجلس إدارة فودافون في عام ٢٠٠٨ وأعيد انتخابه في ٤ مارس ٢٠١٩	عضو (العضو المنتدب)	تنفيذي، غير مستقل	١٢,٠٠٠	فودافون / مؤسسة قطر ذ.م.م
السيد / داني ميخائل شرابي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد / عمر سعيد صالح الحسن	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

## ٣-٤ اجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً للمادة (١٤) من قانون هيئة قطر للأسواق المالية، عقدت الشركة العدد المطلوب من الاجتماعات خلال عام ٢٠٢٠.

يتم هيكلة اجتماعات مجلس الإدارة بطريقة تسمح بإجراء مناقشات مفتوحة وتسهيل مشاركة جميع الأعضاء.

يتم اتخاذ جميع القرارات بأغلبية الحضور أو من يمثلهم، حسب الاقتضاء.

أي عضو لم يتمكن من الحضور في أحد الاجتماعات، سيتم تزويده بنفس المعلومات التي يتم توفيرها للحاضرين في هذا الاجتماع لتنفيذ عملية عادلة لاتخاذ القرارات. لذلك، يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التصويت بالوكالة، إذا كان جدول الأعمال ذات الصلة بهم لا يسمح لهم الحضور شخصياً في الاجتماع.

رقم اجتماع مجلس الإدارة	تاريخ الاجتماع	الحضور	الغياب بالوكالة	التصويت	تاريخ إرسال جدول الأعمال
٨٥	٢٠٢٠/٠٢/٠٢	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢٠/٠١/١٦
٨٦	٢٠٢٠/٠٢/٢٧	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢٠/٠٢/٢٠
٨٧	٢٠٢٠/٠٤/١٩	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢٠/٠٣/٢٤
٨٨	٢٠٢٠/٠٦/٠٧	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢٠/٠٦/٠١
٨٩	٢٠٢٠/٠٦/٢٨	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢٠/٠٦/٢١
٩٠	٢٠٢٠/٠٧/٢١	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢٠/٠٦/٢٣
٩١	٢٠٢٠/٠٧/٢٧	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢٠/٠٧/٢٠
٩٢	٢٠٢٠/٠٩/٢٠	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢٠/٠٩/١٠
٩٣	٢٠٢٠/١٠/١٩	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢٠/٠٩/٢٢
٩٤	٢٠٢٠/١٢/٠٩	٥	لا يوجد	لا يوجد	٢٠٢٠/١٢/٠٢

## ٤-٤ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لا تتجاوز المكافأة المُخصصة لأعضاء مجلس الإدارة خمسة في المائة (٥٪) من صافي أرباح الشركة، وفقاً للمادة (٤٦) من عقد تأسيس الشركة، والمادة (١١٩) من قانون الشركات والمادة (١٨) من قانون هيئة قطر للأسواق المالية.

وفقاً لما ينص عليه قانون هيئة قطر للأسواق المالية، يتم الإفصاح عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي التالي.

وضعت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة مكافآت،

تنص على الإجراءات والمعايير التي تحدد مكافأة أعضاء

مجلس الإدارة.

## ٥-٤ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي لمجلس إدارة الشركة وامتثالاً بقانون الحوكمة المعمول به الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية،

يتكون مجلس الإدارة من خبراء مؤهلين، لهم سجل حافل

من الإنجازات في واحد أو أكثر من أنشطة أعمال الشركة.

يغطي أعضاء مجلس الإدارة مجموعة من الخبرات القائمة على مساراتهم المهنية، وتعليمهم وخبراتهم ذات الصلة.

## ٦-٤ رئيس مجلس الإدارة

يمثل سعادة السيد / عبد الله ناصر المسند الشركة بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة.

يتراأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات مجلس الإدارة. رئيس

مجلس الإدارة مسؤول بشكل أساسي عن ضمان الإدارة

الصحيحة للشركة بطريقة فعالة ومنتجة، وفقاً دائماً لأفضل مصالح للشركة، ومساهمتها وأصحاب المصالح لديها.

يهدف رئيس مجلس الإدارة إلى تنفيذ عملية اتخاذ قرارات

شفافة، وبناءة وعادلة داخل مجلس الإدارة، في نفس الوقت،

يتوقع سعادة رئيس مجلس الإدارة دائماً إتباع معايير

ومتطلبات أخلاقية عالية من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

تتمثل مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة فيما يلي:

- تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة في المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.

- توفير البيانات، والمعلومات، والوثائق والسجلات ذات الصلة الخاصة بالشركة ولجانها أعضاء مجلس الإدارة.

- إنشاء قنوات اتصال فعالة مع المساهمين وجعل آرائهم مسموعة من قبل مجلس الإدارة.

- السماح بالمشاركة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين.

- ضمان وجود تفويض مناسب للسلطات من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية.

- الحفاظ على إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بشكل منتظم عن تنفيذ هذا القانون، أو بدلاً من ذلك، يجوز لرئيس مجلس الإدارة تمكين لجنة التدقيق و/أو أي لجان أخرى من القيام بذلك.

- اعتماد المستندات، أو البيانات أو المعلومات المعمول بها التي يعدها مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية قبل الإفصاح عنها.

وفقاً للمادة رقم ١٢ (٨) من قانون حوكمة هيئة قطر للأسواق المالية والمادة رقم ٤-١ (٢-أ) من سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة، يكون سعادة رئيس مجلس الإدارة هو المتحدث الرسمي للشركة.

## ٧-٤ أمين سر مجلس الإدارة

يلعب أمين سر مجلس إدارة الشركة دوراً حيوياً في دعم فعالية مجلس الإدارة وتسهيل عملية الاتصال والتنسيق بين لجانها.

يساعد أمين سر مجلس الإدارة مجلس الإدارة في تلبية التزاماته ومسؤولياته.

يسهل أيضاً أمين سر مجلس الإدارة الاتصال بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

السيد / هاني مقبل هو أمين سر مجلس الإدارة. منصب تقلده منذ يونيو ٢٠١٦، وهو أيضاً المستشار القانوني للشركة.

وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية، يحتفظ أمين مجلس الإدارة بسجل لإقرارات الأعضاء عن مناصب يشغلونها في

شركات أخرى. يتم القيام بهذا للتأكد من أن أعضاء مجلس

الإدارة لا ينتهكون القواعد الخاصة بمنع الجمع بين مناصب

معينة، كما يحتفظ بسجلات لإقرارات خطية سنوية لأعضاء

مجلس الإدارة بعدم تعارض المصالح، وكذلك نماذج لعمليات إفصاح وتعهدات تتعلق بامتلاك أوراق مالية في الشركة.

تسمح هذه المستندات بتتبع ومعرفة من يمتلك أسهم في الشركة، من ضمن أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء التنفيذيين.

تم تنفيذ هذا الإجراء لضمان الشفافية ومنع أي حالات تعارض المصالح/ التداول من الداخل.

تم تنفيذ صلاحيات أمين مجلس الإدارة للامتثال بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والمتطلبات التنظيمية الأخرى.

## ٨-٤ حظر الجمع بين المناصب

تضمن الشركة التزام رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة بالمادة السابعة (٧) من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية واستثناءاته.

كما تضمن الشركة الالتزام بمتطلبات حظر الجمع بين منصب

رئيس مجلس الإدارة وأي مناصب تنفيذية أخرى في الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ليس عضواً في أي لجنة من لجان مجلس الإدارة

وفقاً لقانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق

المالية.

وكما هو منصوص عليه في قسم أمين سر مجلس الإدارة، على رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة تقديم إقراراً

سنوياً يؤكد عدم الجمع بين المناصب المحظورة.

## ٤-٩- لجان مجلس الإدارة

لزيادة فعالية سيطرة مجلس الإدارة على أنشطة الشركة المختلفة والمخاطر التي تتعرض لها باستقلالية ومهنية، قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان، مفوض لها مسؤوليات وصلاحيات محددة للعمل نيابة عنه. ووفقاً للالتزامات بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركة، تنفذ لجان مجلس الإدارة الحد الأدنى من المتطلبات التي تنص عليها لوائح حوكمة الشركة المعمول بها.

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنتين فرعيتين:

١- لجنة التدقيق

٢- لجنة الترشيحات والمكافآت

لكل لجنة أدوار، وواجبات وصلاحيات على النحو المحدد من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديدها وفقاً لكل اختصاص من اختصاصات اللجان، واعتمادها من مجلس الإدارة. تم وضع اختصاصات لجان مجلس الإدارة مع مراعاة المتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في المواد رقم (١٨) و(١٩) من قانون الحوكمة. وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، لا يسمح بتأسيس أكثر من لجنة من لجان مجلس الإدارة ولا يسمح بالجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت.

## ٤-١٠- لجنة التدقيق

تم إنشاء لجنة التدقيق وفقاً للمادة رقم (١٨) من قانون حوكمة الشركة الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية. يتأسس لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين عضو مستقل من مجلس الإدارة وتتكون غالبيتها من أعضاء مستقلين.

تشمل مسؤوليات لجنة التدقيق، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وضع إجراءات تقييم واختيار المدققين الخارجيين وضمان استقلاليتهم أثناء أداء واجباتهم؛

تتكون لجنة التدقيق من الأعضاء التاليين:

الاسم	المنصب	نوع العضوية في مجلس الإدارة
السيد / راشد فهد النعيمي	عضو مجلس الإدارة، ورئيس لجنة التدقيق	مستقل
السيد / عمر سعيد صالح الحسن	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	ممثل عن العاملين في الشركة
السيد / داني شرابيه	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق	مستقل

- الإشراف على الضوابط الداخلية للشركة، ومراقبة وظائف المدققين الخارجيين، والتنسيق مع المدققين الخارجيين، وضمان امتثالهم بتنفيذ المعايير الدولية؛
- إشراف على ومراجعة دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية وربيع السنوية؛
- النظر في، ومراجعة ومتابعة تقارير المدققين الخارجيين والإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية للشركة؛
- مراجعة الضوابط المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر؛
- وضع سياسات إدارة مخاطر الشركة ومراجعتها بانتظام، مع مراعاة أعمال الشركة، وتغييرات السوق، واتجاهات الاستثمار وخطط توسع الشركة؛

- تنفيذ مهام مجلس الإدارة المتعلقة بالضوابط الداخلية للشركة؛

- تنسيق المناقشات بين المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية بخصوص عمليات تدقيق المخاطر؛ وعلى وجه الخصوص، مدى ملائمة السياسات والتقديرات المحاسبية، وتقديمها إلى مجلس الإدارة لتضمينها في التقرير السنوي؛ و

- تنسيق وظائف مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والضوابط الداخلية للشركة.

خلال الأثني عشر شهراً الأخيرة، عقدت لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين ستة (٦) اجتماعات. اعتمدت لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين ميثاق اللجنة الرسمي والذي تم نشره وإتاحته على الموقع الإلكتروني لمجموعة المستثمرين القطريين:

<http://www.qatariinvestors.com/English/media-center/reports/>

علاوة على ذلك، خلال الاجتماع الأخير المنعقد في ديسمبر ٢٠٢٠، صاغت لجنة التدقيق أيضاً تقريرها السنوي ومراجعة الأداء الذي تم مشاركته مع أعضاء مجلس الإدارة.

اجتماعات لجنة التدقيق وحضور أعضائها:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	عدد الغياب	التصويت بالوكالة
٢٠٢٠/٢٧	٢٠٢٠/١١/٢٨	٣	٠	-
٢٠٢٠/٢٨	٢٠٢٠/١٠/١٥	٢	١	-
٢٠٢٠/٢٩	٢٠٢٠/١٠/١٩	٣	٠	-
٢٠٢٠/٣٠	٢٠٢٠/١٠/١٨	٣	٠	-
٢٠٢٠/٣١	٢٠٢٠/١١/٣٠	٣	٠	-
٢٠٢٠/٣٢	٢٠٢٠/١٢/٢٤	٣	٠	-

## ٤-١١- لجنة الترشيحات والمكافآت

وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تم دمج لجنة الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة. تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت («NRC»)، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في إعداد سياسة المكافآت، التي تحدد وتضع إطار المكافآت وكذلك حوافز رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.

- التأكد من أن المكافآت المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة لا تتجاوز نسبة خمسة في المائة (٥٪) من صافي أرباح الشركة، وفقاً للمادة رقم (٤٦) من بنود النظام الأساسي للشركة، والمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات والمادة رقم (١٨) من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

- تتحمل مسؤولية:

(أ) مساعدة مجلس الإدارة في إعداد وتعديل (عند الحاجة) سياسة الترشيحات.

(ب) استلام طلبات الترشيحات لعضوية مجلس الإدارة وتحديد وترشيح المرشحين لشغل المناصب الشاغرة في مجلس الإدارة، وتقديمها إلى الجمعية العمومية للموافقة عليها.

(ج) التأكد من أن معايير الترشح تشمل المهارات، والتوافر، والخبرة علاوة على المؤهلات الفنية والأكاديمية والصفات الشخصية وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.

(د) ترشيح الإدارة التنفيذية.

- وضع سياسة خطط التعاقب وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يخص خطط تعاقب الأعضاء والإدارة التنفيذية، مع مراعاة تحديات وفرص الشركة، والمهارات والخبرات المطلوبة. يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام.
- تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه وإعداد التقارير في هذا الشأن وتقديمها إلى مجلس الإدارة.

للفاء بمسؤولياتها، اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت مرتين خلال السنة المالية ٢٠٢٠. خلال الاجتماع الأول، المنعقد في يوليو ٢٠٢٠، اعتمدت اللجنة النسخة الثانية من سياسة المكافآت المنقحة، في الاجتماع الثاني للجنة، المنعقد في ديسمبر ٢٠٢٠، أجرت اللجنة مراجعة شاملة لجميع السياسات المعتمدة سابقاً، واتخذت قرار بالإجماع في الإبقاء عليها خلال عام ٢٠٢١، وإحالتها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليه. بالإضافة إلى ذلك، خلال الاجتماع الأخير، صاغت لجنة الترشيحات والمكافآت تقريرها السنوي ومراجعة الأداء وأحالته إلى مجلس الإدارة.

تشكلت لجنة الترشيحات والمكافآت من الأعضاء الآتيين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

الاسم	المنصب	نوع العضوية في مجلس الإدارة
الشيخ/ حمد بن فيصل آل ثاني	عضو مجلس الإدارة، ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	مستقل
السيد/ داني ماثيل شرابيه	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	مستقل
السيد/ عمر سعيد صالح الحسن	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	ممثل عن العاملين في الشركة
السيد/ أكرم الأمين	رئيس الشؤون الإدارية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	لا ينطبق

#### ٥- الإدارة التنفيذية

**الرئيس التنفيذي:** الرئيس التنفيذي مسؤول عن تقديم التوصيات الاستراتيجية إلى مجلس الإدارة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات علاوة على توجيهات مجلس الإدارة. يتحمل المسؤولية التنفيذية للإدارة اليومية للشركة، بدعم من الإدارة التنفيذية.

يشغل هذا المنصب السيد/ رجا فيكتور أصيلي.

**مدير تطوير الأعمال:** مدير تطوير الأعمال مسؤول عن فرص تطوير الأعمال داخليًا وخارجيًا. يشرف أيضًا على تنفيذها ويراقب فعاليتها لتحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين من خلال تحقيق نمو وربحية مستدامة. يشغل هذا المنصب السيد/ سمير حمايدي.

**المدير المالي:** المدير المالي يحدد ويدر الاستراتيجية والسياسة المالية ويصدر تقارير عن أطر أعمال مجموعة المستثمرين القطريين. يشرف أيضًا على وظائف المحاسبة المالية والتكاليف بهدف أن يُقيم ويستفيد المساهمين على الوجه الأمثل من الموارد المالية. بالإضافة إلى ذلك، يضمن المدير المالي أن الأعمال سليمة/وممتثلة تجاريًا وتدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة للشركة.

يشغل منصب المدير المالي السيد/ أليكس أكليندوس.

**المدير التنفيذي- مكتب الرئيس التنفيذي لمجموعة المستثمرين القطريين:** منصب المدير التنفيذي بمكتب الرئيس التنفيذي يمثل وظيفة دعم رئيسية للرئيس التنفيذي، حيث أنه يساعد في التركيز على وتسهيل جميع استراتيجيات تطوير الأعمال. في نفس الوقت، يجب على المدير التنفيذي تغطية واجبات الرئيس التنفيذي أثناء غيابه. يضمن هذا المنصب استمرارية الأعمال والتواصل الفعال مع الأطراف الخارجية الأخرى. يشغل منصب المدير التنفيذي بمكتب الرئيس التنفيذي لمجموعة المستثمرين القطريين السيد/ عمر الحسن.

**المستشار القانوني:** المستشار القانوني مسؤول عن الحد ومنع المخاطر القانونية. كما يقوم بحل المشاكل والنزاعات ذات الصلة، ويقدم المساعدة القانونية المستمرة لرؤساء الإدارات والأعمال، مع الامتثال للقوانين، واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها. يشغل هذا المنصب السيد/ هاني مقبل.

#### ٦- نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

##### ٦-١ نظام الرقابة الداخلية

مسؤولية الرقابة الداخلية متضمنة في سياسات المجموعة. يجب على جميع الكيانات داخل مجموعة المستثمرين القطريين الحفاظ على وجود ضوابط داخلية كافية. كحد أدنى، يجب أن تتعامل أنشطة الرقابة مع المخاطر الرئيسية المحددة في المجموعة وأن تكون ممثلة للقانون. تتحمل إدارة المجموعة المسؤولية الكاملة عن تطبيق الضوابط الداخلية ضمن نطاقات مسؤوليتها.

وضع مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين أهداف على مستوى كل كيان تتوافق مع رؤية، ومهمة واستراتيجيات هذا الكيان. عند السعي لتحقيق هذه الأهداف، تواجه المنظمة أحداث وظروف قد تهدد تحقيق أهداف الشركة. للتخفيف من هذه المخاطر، تم تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية فعال.

لتصميم نظام رقابة داخلية يتسم بالفعالية والكفاءة، اعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين إطار عمل الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة تيريد واي. تم دمج إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات المعتمد مع نموذج الخطوط الثلاثة الموصى به من معهد المدققين الداخليين (IIA) لتحديد المسؤولية عن الواجبات المحددة في إطار العمل. باستخدام نموذج الخطوط الثلاثة، تم تحديد الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر والرقابة للمجموعات الثلاث التالية في مجموعة المستثمرين القطريين:

##### ١- نموذج الخط الأول- الإدارة التشغيلية

يتم تعيين الإدارة التشغيلية للمجموعة وتولي مسؤولية التعامل مع المخاطر والأساليب المتبعة لإدارة هذه المخاطر.

##### ٢- نموذج الخط الثاني-وظائف الرقابة الداخلية والإشراف

تشمل وظائف الرقابة الداخلية والإشراف في مجموعة المستثمرين القطريين، على سبيل المثال لا الحصر، اللجنة التنفيذية، ولجنة حوكمة الشركة، ولجنة سلسلة التوريد، واللجنة الاستراتيجية والاستثمارية، ورؤساء الأعمال المستقلين، وما إلى ذلك. تكون إدارة المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين مبنية على أساس مستقل لكل إدارة بحيث تكون كل إدارة مسؤولة عن الاشراف ومراقبة عمليات المخاطر المرتبطة بها.

##### ٣- نموذج الخط الثالث-التدقيق الداخلي

يوفر التدقيق الداخلي ضمان مستقل وموضوعي عن فعالية إدارة ورقابة المخاطر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

##### ٦-٢ إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي من الأمور المركزية في الإدارة الاستراتيجية لمجموعة المستثمرين القطريين. إنها توفر عملية نظامية لتحديد المخاطر المرتبطة بأنشطة الأعمال الجديدة والحالية. اعتمدت مجموعة المستثمرين القطريين إطار العمل المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات (COSO) لتلبية أهداف الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر. وفقًا لإطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات، تم وضع سياسة لإدارة المخاطر واعتمادها من مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين.

يحفظ كل مسؤول عن ملف بالمخاطر بسجل يحدد المخاطر الجسيمة التي تواجه المجموعة مع وجود ضوابط داخلية لإدارة أو تخفيف هذه المخاطر. يقوم مالك المخاطر بمراجعة وتحديث سجلات المخاطر بالنظام، ويتم مراجعة سجل المخاطر سنويًا من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق الداخلي بمراجعة النهج المستخدم في تحديد وتقييم المخاطر والضوابط الداخلية في سجل المخاطر.

في مجموعة المستثمرين القطريين، تتبع إدارة المخاطر نهج تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى، بمعنى، يكون كل مدير/ مسؤول عن مخاطر مسؤولاً عن تحديد، وتجميع، والإبلاغ عن المخاطر والتي يتم دمجها وتقييمها والتعامل معها على مستوى المجموعة. إدارة المخاطر هي مسؤولية الجميع، بدءًا من مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي إلى كل موظف في كل إدارة/قسم. يقوم كل مالك مخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين بتحديد، وتحليل، وتقييم، وقبول، وقياس ورصد جميع المخاطر المالية وغير المالية التي قد يكون لها تأثير سلبي على أداء وسمعة الشركة. وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين تضمن أيضًا تطبيق سياسات، وإجراءات ومنهجيات المخاطر بطريقة متسقة للتعامل مع المخاطر المختلفة، وخاصة مخاطر الاستثمار، ومخاطر السوق، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

علاوة على ذلك، يشارك مجلس الإدارة ولجانه وفريق الإدارة التنفيذي في وضع عمليات المخاطر المختلفة وتقديم الإشراف والتوجيه الدوري لعملية إدارة المخاطر. تخضع عمليات إدارة المخاطر لفحص وتدقيق إضافي من إدارة التدقيق الداخلي بصاحبها تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.

##### ٣-٦ التدقيق الداخلي

وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء لا يتجزأ من بيئة الرقابة في مجموعة المستثمرين القطريين. حيث إنها تستمد صلاحياتها وتفويضاتها المخولة لها من ميثاقها المعتمد من لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة. وتتبع وظيفيًا إلى لجنة التدقيق وإداريًا للرئيس التنفيذي.

إدارة التدقيق الداخلي في مجموعة المستثمرين القطريين هي إدارة مستقلة توفر تأكيدات موضوعية وأنشطة استشارية تهدف لإضافة قيمة وتحسين لعمليات الشركة. إنها تساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال استخدام طريقة منهجية ومنظمة قائمة على المخاطر لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة والحوكمة. في هذا الشأن، تقوم إدارة التدقيق بإجراء تقييمات منتظمة وتقدم تأكيد موضوعي ومستقل وخدمات استشارية. خلال عام ٢٠١٨، حصلت إدارة التدقيق الداخلي بمجموعة المستثمرين القطريين على أعلى تصنيف «تقييم مطابق بشكل عام» في التقييم الخارجي للجودة لإدارة التدقيق الداخلي الذي أجرته شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC). إدارة التدقيق مسؤولة عن الوظائف المحددة التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة ومراقبة إجراءات الرقابة المتعلقة بالشؤون المالية، والاستثمارات وإدارة المخاطر؛
- مراجعة تأثير الخطر على الشركة ومدى فعالية وملائمة النظم داخل الشركة في مواجهة أي تغييرات حاسمة و/أو غير متوقعة في السوق؛
- تقييم أي خطر تواجهه مجموعة المستثمرين القطريين أو أي مخاطر محتملة قد تواجهها؛ و
- تقديم أي اقتراح أو توصية لتخفيف هذه المخاطر.

#### ٤-٦ التدقيق الخارجي

وفقاً لقانون الشركات ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية، تعين الجمعية العمومية لمجموعة المستثمرين القطريين مدقق خارجي وفقاً لتوصية لجنة التدقيق المقدمة إلى مجلس الإدارة، وبناء على توصيات مجلس الإدارة، تم تعيين شركة رودل أند بارتنر كمدققين خارجيين خلال الجمعية العمومية السنوية غير العادية والعادية لمجموعة المستثمرين القطريين المنعقدة في ٢٦ فبراير ٢٠٢٠.

تم تعيين المدقق الخارجي لمدة سنة واحدة، قابلة للتجديد لمدة مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متتالية. يجب أن يكون المدقق الخارجي المعين مسجلاً في قائمة المدققين الخارجيين لدى هيئة قطر للأسواق المالية ويجب أن يمثل لأعلى المعايير المهنية. يجب أن يكون المدقق الخارجي مستقل تماماً عن الشركة وأعضاء مجلس إدارتها وليس له أي تعارض في المصالح في علاقته مع الشركة.

يجب على المدقق الخارجي قراءة التقرير أمام الجمعية العمومية وتوضيح أي استفسارات من المساهمين. يقدم المدققين الخارجيين تأكيد معقول بأن البيانات المالية تمثل بشكل عادل المركز المالي وأداء الشركة. للتأكد من تحقيق ما ذكر أعلاه، يقوم المدققين الخارجيين بإجراء عمليات التدقيق بشكل مستقل عن الشركة. كما يقدم المدقق الخارجي تأكيد معقول عن مدى ملائمة تصميم، وتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية

على إعداد التقارير المالية وضمن محدود عن الامتثال بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، وتشمل قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. يقدم المدققين الخارجيين إلى أعضاء مجلس الإدارة معلومات تتعلق بأي مخاطر تتعرض لها مجموعة المستثمرين القطريين وكذلك عن أي انتهاكات محددة، في حالة أي انتهاك، سيقومون على الفور بإبلاغ السلطات ذات الصلة مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

#### ٧- تعارض المصالح

تلتزم الشركة التزاماً تاماً بممارسة أعمالها بعدالة ونزاهة لضمان أن مصالح مساهميها وأصحاب المصالح لديها يتم خدمتهم وحمايتهم بطريقة سليمة. تُقر مجموعة المستثمرين القطريين بأهمية الحفاظ على أعلى مستويات الثقة بين مساهميها. تبذل الشركة قصارى جهدها لإدارة أعمالها باحترام، ونزاهة ومسؤولية.

تقوم مجموعة المستثمرين القطريين بمراقبة تعارض المصالح المحتمل على مستوى المعاملات والشركات. كما تقوم الشركة برفع الوعي بين موظفيها وأصحاب المصالح لديها لتجنب حدوث أي حالات تعارض في المصالح. ويمتد هذا المجهود ليطغى جميع الإدارات والفروع التابعة للشركة. تم وضع إجراءات للتعامل مع حالات التعارض في المصالح بطريقة عادلة وشفافة.

تلتزم الشركة بالقواعد ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وكذلك القوانين واللوائح التي تحكم أعمال الشركة، بخصوص المواقف التي قد تؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح. تنفذ الشركة سياسة لتعارض المصالح يتم مراجعتها عند الضرورة لمعالجة الثغرات المحتملة.

علاوة على ذلك، من الجدير ذكر أنه خلال عام ٢٠٢٠، اتخذت الشركة إجراءات جديدة لتجنب حدوث أي مواقف تعارض في المصالح/ التداول من الداخل. لذلك، وقعت الإدارة التنفيذية، وكذلك أعضاء مجلس الإدارة، إقراراً وتعهداً ذات صلة للإفصاح عن (١) ما إذا كانوا هم أو أفراد عائلاتهم (على النحو المحدد في قانون هيئة قطر للأسواق المالية) يمتلكون أي أوراق مالية في الشركة من عدمه؛ و(٢) ما إذا كانوا قد قاموا بشراء أو باعوا أسهمهم في الشركة على الرغم من علمهم بوجود معلومات حساسة وغير مفصح عنها قد تؤثر على سعر الأسهم. يهدف هذا الإجراء إلى منع حدوث أي مواقف تعارض في المصالح/تداول المطلعين في الشركة وفرض شروط عالية الشفافية.

#### ٨- حماية المساهمين

تعتبر العدالة والمساواة بين مساهمي الشركة من المبادئ الرئيسية لحوكمة شركات فعالة، وتعتبر الشركة أن هذا المبدأ ذات أولوية وتلتزم بمعاملة مساهميها بأعلى مستوى من النزاهة، والشفافية والمساواة.

من الأهداف الأساسية للشركة زيادة قيمة المساهمين من خلال استراتيجيات رشيدة ومستدامة. تتفهم الشركة أن حوكمة الشركة السليمة تضيف قيمة إلى أنشطتها وعلاقتها مع أصحاب المصالح. تُعد المحافظة على ثقة المساهمين وأصحاب المصالح واحدة من الركائز الأساسية لأنشطة أعمال الشركة.

يبدل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دائماً قصارى جهودهم لتنفيذ مبادئ الحوكمة السليمة والالتزام بمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للمساهمين.

تم وضع سياسة نظام الشركة امتثالاً بقانون هيئة قطر للأسواق المالية، وبنود نظام الشركة والقوانين واللوائح ذات الصلة. وتطمح مجموعة المستثمرين القطريين للوصول إلى ما هو أبعد من المعايير التي تحددها المعايير التنظيمية.

#### ٨-١ حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية

يتم دعوة المساهمين وتشجيعهم على حضور اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة (AGM). الجمعية العمومية السنوية هي بمثابة منتدى يتيح فرصة للمساهمين للاستماع إلى ومشاركة مجلس الإدارة في الأمور المدرجة في جدول الأعمال.

وفقاً للمادة رقم ١٣٨ من قانون الشركات، والمادة رقم ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والمادة رقم ٥٧ من النظام الأساسي، يحق للمساهمين الذين يمثلون ٢٥٪ على الأقل من رأس مال الشركة الدعوة إلى عقد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية. ووفقاً للإجراءات التي ينص عليها القانون وخاصة المادة رقم ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يحق للمساهمين الذين يمتلكون ١٠٪ على الأقل من رأس مال الشركة طلب عقد اجتماع الجمعية العمومية شريطة أن تبرر الأمور التي تم طرحها لعقد هذا الاجتماع.

تضمن الشركة مراعاة حقوق المساهمين فيما يتعلق باجتماعات وإجراءات الجمعية العمومية، التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- الإخطار بتاريخ ومكان اجتماعات الجمعية العمومية واستلام جدول أعمال الاجتماعات بمدة لا تقل عن ١٥ يوماً قبل تاريخ اجتماع الجمعية العمومية. بالإضافة إلى ذلك، يتم نشر التقارير المالية للشركة وتقارير مجلس الإدارة في اثنتين من الصحف المحلية اليومية (واحدة منهما باللغة العربية)؛

- حضور اجتماعات الجمعية العمومية والمشاركة في مناقشاتها؛
- مناقشة الأمور المدرجة في جدول الأعمال؛
- إذا كان القانون يسمح بذلك، طلب إدراج في جدول اجتماع الجمعية العمومية أمور معينة ليتم مناقشتها خلال اجتماع الجمعية العمومية.
- طرح أسئلة على أعضاء مجلس الإدارة والحصول على إجاباتها؛
- يحق للمساهمين التظلم للجمعية العمومية إذا اعتبروا أن الإجابات غير كافية؛
- التصويت على القرارات العامة، وتلقي معلومات عن القواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت؛
- الحق في الاعتراض على أي قرار يخدم أو يضر مصالح مجموعة معينة من المساهمين؛ أو يقدم منفعة خاصة لأعضاء مجلس الإدارة و/أو أعضاء الشركة ضد مصالح الشركة؛ و
- الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية في الوقت المحدد.

بالإضافة إلى ذلك، بموجب المادة رقم ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لأحد المساهمين تعيين (خطياً وبتوكيل) مساهم آخر ليس عضواً في مجلس الإدارة لحضور الجمعية العمومية نيابة عنه؛ شريطة ألا يقوم هذا المساهم عن طريق الوكيل بالتصويت على أكثر من (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة. يحق للمساهم الموكل بالمشاركة في التصويت وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة وبموجب التعليمات المعطاة له من المساهم الغائب. غير مسموح للمساهمين القصر حضور اجتماعات الجمعية العمومية ويمثلهم الأوصياء القانونيون و/أو الممثلون المعينون حسب الأصول.

#### ٢-٨ حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح

توزيع الأرباح هو أحد الخيارات المتاحة للشركة كقيمة عائدة إلى مساهميها. خلال اجتماع الجمعية العمومية، يقدم مجلس الإدارة توصيته بشأن توزيع الأرباح على مساهمي الشركة. يستند هذا التوزيع على عدة عوامل مثل الأداء العام للشركة خلال العام، والنتائج المالية، ومتطلبات النقدية المستقبلية والسيولة، وكذلك الظروف العامة للسوق وغيرها من العوامل التي يراها مجلس الإدارة أنها ذات صلة. وفقاً لسياسة توزيع الأرباح بالشركة، يتم تسليم الأرباح المعتمدة للتوزيع من الجمعية العمومية، سواء كانت أسهم نقدية أو أسهم منحة، كحق، للمساهمين المدرجين في السجل المحفوظ به في شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية (QCSD).

### ٨-٣ حقوق المساهمين الأقلية

تضمن الشركة معاملة جميع المساهمين، بما في ذلك الأقلية، بالتساوي دون أي تمييز. يحصل جميع المساهمين على نفس المعلومات بغض النظر عن عدد الأسهم التي في حوزتهم.

تضمن الشركة إعطاء المساهمين الأقلية حقوقهم المستحقة في الوصول إلى المعلومات وسماع آرائهم. وفقاً للإجراء المذكور في المادة رقم ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يحق للمساهمين الأقلية ممارسة حقوقهم الكاملة فيما يتعلق بمشاركتهم وتصويتهم في اجتماعات الجمعية العمومية. تتبنى الشركة طريقة التصويت التراكمي في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة (لمزيد من المعلومات، راجع القسم ٣-٥ من سياسة حماية المساهمين)، الذي يعطي الفرص للتمثيل العادل للمساهمين الأقلية في مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، قامت الشركة بتنفيذ آلية لتقديم الشكاوى والإبلاغ عن أي انتهاكات أو مخاطر قد تهدد الشركة.

### ٩- حقوق أصحاب المصالح

تبذل الشركة كل جهد ممكن للاعتراف بها كشريك أعمال جدير بالثقة يعمل وفقاً لقيمها الأساسية ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة.

الشركة ملتزمة بمباشرة أعمالها بمسؤولية وشفافية، لحماية حقوق جميع أصحاب المصالح، وإنشاء قيمة واستدامة من خلال تطبيق الممارسات السليمة.

- تحمي الشركة حقوق أصحاب المصالح من خلال ضمان:
  - معاملة جميع أصحاب المصالح معاملة عادلة دون أي تمييز؛
  - منح أصحاب المصالح حق الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطتهم في الوقت المحدد وبشكل منتظم؛
  - حماية أصحاب المصالح وفقاً لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة؛
  - معالجة مخاوف أصحاب المصالح في الوقت المحدد.
- وضعت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة إبلاغ عن المخالفات لتصميم وإنشاء وعي عن أي حوادث تحتاج إلى الإبلاغ بشكل مجهول إلى الإدارة التنفيذية. تهدف السياسة إلى حماية الشركة، ومساهمتها وأصحاب المصالح لديها.

تشمل هذه السياسة المذكورة سائلاً على سبيل المثال لا الحصر، الحق لأي موظف في الكشف عن أي سوء تصرف داخل الشركة مثل سوء الاستخدام أو الاستخدام غير الملائم لأموال وموارد مجموعة المستثمرين القطريين و/أو أي مخالفات جنائية دون خوف من العقاب.

### ١٠- علاقات المستثمرين

تتمن الشركة مساهمتها وتقر بأهمية الإفصاح الهادف وفي الوقت المناسب عن المعلومات.

مسؤول علاقات المستثمرين بالشركة مسؤول عن

الحفاظ على ثقة المستثمرين في الشركة من خلال إجراء اتصالات واضحة ومتسقة بين الإدارة، والمساهمين ومجتمع الاستثمار. ينظم مسؤول علاقات المستثمرين عقد اجتماعات المساهمين، والتعامل مع البيانات الصحفية، وبالتعاون مع المتحدث الرسمي للشركة، يدير الاتصالات الخارجية للشركة في حالة الأزمات.

تقر الشركة بأن قاعدة مساهمتها مختلفة، وبالتالي قد تكون التوقعات مختلفة. يتم نشر المعلومات الكمية والنوعية طوال السنة، وفقاً للوائح ذات الصلة. يتم عقد مكالمات بشكل ربع سنوي مع المستثمرين بالتزامن مع إصدار النتائج المالية للشركة حيث يقدم كبار المدراء التنفيذيين لمحة عامة عن الأعمال والأداء المالي؛ كما أن اجتماع الجمعية العمومية السنوي هو فرصة قيمة للمساهمين للاجتماع مع مجلس الإدارة وإدارة الشركة، والاستماع إلى مراجعة مجلس الإدارة لأنشطة المجموعة، ومعرفة خطط التطوير وطرح أي أسئلة.

توجد المعلومات الحالية والسابقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، البيانات الصحفية، والنتائج المالية وعروض المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة.

www.qatarinvestors.com/investorrelations

مكتب علاقات المستثمرين بمجموعة المستثمرين القطريين يدعو إلى تقديم ويرحب بأي ملاحظات من المساهمين وكذلك من أي عضو من مجتمع الاستثمار، لأي استفسارات، يرجى إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى العنوان: d.saliba@qatarinvestors.com.

### ١١- اجتماعات الجمعية العمومية

اجتمع مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين في اجتماع جمعية عمومية عادية عقد يوم الأربعاء الموافق ٢٦ فبراير ٢٠٢٠. تم عقد هذا الاجتماع تحت إشراف ممثلي وزارة الاقتصاد والصناعة وبحضور المدققين الخارجيين للشركة، رودل أند بارتنر. تم عقد هذا الاجتماع وفقاً لمتطلبات قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات. خلال الاجتماع، قدم مجلس الإدارة إلى المساهمين التقرير السنوي لعام ٢٠١٩، الذي تضمن أداء الشركة في عام ٢٠١٩ وكذلك استراتيجية الأعمال للسنة القادمة. اجتمع مساهمي الشركة من خلال اجتماع آخر للجمعية العمومية العادية وغير العادية عقد يوم الأحد الموافق ٢٦ يوليو ٢٠٢٠. تم عقد هذا الاجتماع تحت إشراف ممثلي وزارة الاقتصاد والصناعة وفي وجود المدققين الخارجيين للشركة، رودل أند بارتنر. تم عقد هذا الاجتماع وفقاً لمتطلبات قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات. خلال الاجتماع تم انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد.

### ١٢- اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

اجتمع مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين من خلال اجتماع للجمعية العمومية غير العادية الذي عقد يوم الأحد الموافق ٢٦ يوليو ٢٠٢٠، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات.

### ١٣- سجلات المساهمين

وفقاً للمادة رقم ٢٥ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تفتح الشركة عن كبار مساهمتها الحاليين.

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
المسند ذ.م.م.	**حوالي ٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠	حوالي ٤٧,٤٦٪
مجموعة إزدان القابضة من خلال شركاتها التابعة والأطراف ذات الصلة	**حوالي ٣١١,٠٤٠,٨٩٠	حوالي ٢٥,٠٢٪

\* وفقاً لقائمة المساهمين المستلمة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية (QCSD) كما في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠.

### ١٤- متطلبات الإفصاح

وفقاً للمادة رقم ٤ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ومن أجل تحقيق أعلى معايير الإفصاح، تتبع مجموعة المستثمرين القطريين الإجراءات التالية:

- تضمن الشركة بأن أي معلومات مُفصح عنها تكون دقيقة، وواضحة وموثوق بها باستمرار.
- في هذا السياق، أنشأت الشركة لجنة حوكمة الشركة (CGC)، المفوض لها ضمان امتثال الشركة لقواعد حوكمة الشركة.
- تساعد إدارة الشؤون القانونية ولجنة حوكمة الشركة مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وإدارات الشركة ذات الصلة على فهم أدوارهم ومسؤولياتهم المتعلقة بمتطلبات الإفصاح.

تلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بالإفصاح (عند الحاجة) عن أي انتهاك حدث خلال السنة المالية وفقاً لقواعد ولوائح الحوكمة المعمول بها، وفي نفس الوقت تنفذ أيضاً التدابير الاحترازية لتجنب تكرار نفس الأحداث.

بالرجوع إلى المادة رقم ٥٢ من دليل قواعد طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية المتعلقة بالإفصاح عن الدعاوى القضائية للشركة، يرجى الرجوع إلى البيان المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

### ١٥- المسؤولية الاجتماعية للشركات

تماشياً مع التزامنا تجاه المجتمع، تعتبر الشركة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) من الركائز الأساسية في بيئة الأعمال. تركز أنشطة كل من حوكمة الشركة والمسؤولية الاجتماعية للشركات داخل الشركة على تبني الممارسات الأخلاقية وإبداء الالتزام تجاه مساهمتها وأصحاب المصالح

لديها.

بسبب تعامل العالم مع التبعات المتنامية لجائحة كورونا كوفيد-١٩، تقلصت بعض أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات كأحد تبعات عمليات الإغلاق وللاعتناء بالإجراءات الاحترازية الصادرة عن السلطات الصحية المحلية. مع ذلك، استمرت بعض الأنشطة، التي كان من الممكن تنفيذها بأمان، على نطاق ضيق:

- قامت مجموعة المستثمرين القطريين بدعم اليوم العالمي للرجل عن طريق المشاركة، من خلال واحدة من شركاتها التابعة، في حدث يميزه إطلاق الرجال المشاركين فيه لشواربهم خلال شهر نوفمبر لزيادة الوعي بالمسائل الصحية للرجال، مثل سرطان البروستاتا، وسرطان الخصية والانتحار.
- قامت مجموعة المستثمرين القطريين بدعم شهر التوعية بسرطان الثدي في أكتوبر، وهي حملة سنوية لزيادة الوعي وجمع الأموال للبحوث التي يتم إجراؤها لمعرفة أسبابه، والوقاية منه، وتشخيصه، ومعالجته والشفاء منه.
- بالتعاون مع مركز التبرع بالدم التابع لمؤسسة حمد الطبية، تم تنظيم يومين للتبرع بالدم.
- احتفالاً بالنسخة التاسعة من يوم الرياضة الوطني في قطر ٢٠٢٠، نظمت مجموعة المستثمرين القطريين بطولة الكريكيت وتنس الريشة لموظفي المجموعة.
- تقوم مجموعة المستثمرين القطريين بتقديم الدعم الكامل للتنوع بين الجنسين في مكان العمل، وفي ٨ مارس ٢٠٢٠، احتفلت إحدى الشركات التابعة للمجموعة باليوم العالمي للمرأة، وقدمت تخفيضات خاصة.

### استجابتنا لجائحة كورونا كوفيد-١٩

تستمر مجموعة المستثمرين القطريين في رصد عن قرب تفشي جائحة كورونا كوفيد-١٩ منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أنها حالة طارئة للصحة العامة ذات اهتمام عالمي في ٣٠ يناير ٢٠٢٠. تم تشكيل على الفور لجنة لإدارة الأزمات تغطي جميع أقسام المجموعة وتمثل مهمتها في تحديد، وتثقيف وتمكين استجابة المجموعة من خلال إجراءات صارمة. اتخذت اللجنة جميع الإجراءات اللازمة لتخفيف المخاطر، وتعزيز الامتثال بالمتطلبات التنظيمية وتشجيع تبني التدابير الاحترازية واسعة النطاق، وفي

الغالب تفوق الإرشادات التي وضعتها الجهات الرسمية.

تركز اللجنة أيضًا على:

- حماية الموظفين والعمالء.
  - تحديد، وتتبع وتطبيق أفضل الممارسات.
  - تحديد وتنفيذ خطط العمل الفعالة.
  - تقديم رسائل واضحة، ومنتظمة ومستمرة.
  - رفع الوعي وتعزيز السلوك المسؤول.
- خلال عام ٢٠٢٠، لم يتجاوز العدد الإجمالي للحالات ٦٪ من إجمالي القوة العاملة. لحسن الحظ، تم تعافي جميع المصابين بالكامل. على الرغم من الحفاظ على استمرارية الأعمال بشكل كبير، تم تقييد العمليات أيضًا في بعض الشركات التابعة من أجل السيطرة على مخاطر انتقال العدوى وتجنب عمليات الإغلاق الكامل.
- في وقت كتابة التقرير، استمر وجود تدابير الرقابة والتخفيف.

#### ١٦- الاستخدام

نعتقد أن الاستخدام هي الحفاظ على بيئتنا، واحترام موظفينا ومجتمعنا، وإعادة القيمة لمساهمينا.

بدءًا من عام ٢٠٢١، ستقوم مجموعة المستثمرين القطريين بتنفيذ أنظمة رصد على مستوى المجموعة من أجل تشجيع المساهمة الإيجابية في الأهداف المستدامة للأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تحسين حياة الأفراد وجعل كل ما حولنا صحيًا لحد أفضل. سنقوم بالإبلاغ سنويًا عن المؤشرات الرئيسية ببيانات نوعية وكمية. هذا مجهود على مستوى الشركة، تشارك فيه جميع شركاتنا

التابعة.

ستبدأ مجموعة المستثمرين القطريين في دفعها للاستدامة من خلال اعتماد الأهداف الخمسة (٥) الآتية:

#### الصحة والعافية الجيدة

يُعد الموظفون القلب النابض لكل منظمة، لذا من أولوياتنا الرئيسية، حماية صحة، وسلامة وأمن موظفينا، وعمالئنا، وضيوفنا والعاملين الآخرين الذين يعملون نيابة عنا.

#### نوعية التعليم:

إننا نوفر بيئة عمل شاملة، نسعى فيها لتطوير موهبتنا. يُعد تطوير الأفراد من العوامل الرئيسية لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية كشركة مسؤولة ولنجاح الشركة على المدى الطويل.

#### العمل المحترم والنمو الاقتصادي

نقر بأن نجاحنا مرتبط بممارسات التوظيف العادلة وتوفير بيئة عمل آمنة وملتزمة.

#### الاستهلاك والإنتاج المسؤول

بما أن إحدى شركاتنا التابعة هي شركة تعمل في مجال مواد البناء، فإن علينا مسؤولية أكبر لتلبية أهداف الحد من الانبعاثات وحماية البيئة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إطلاق حملات الاستهلاك المسؤول على مستوى المجموعة.

#### مؤسسات آمنة، وعادلة وقوية

كمجموعة تتكون من كيانات متعددة، نفرض تركيزًا قويًا على الشفافية، والمساءلة، والحوكمة الجيدة وعدم التمييز على جميع المستويات.